



الأزمة الليبية.. معاناة ومصير مجهول

FDHRD

يناير 2023

إعداد

ثناء إسماعيل

تحرير

محمد البدوي



الأزمة الليبية.. معاناة ومصير مجهول

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- تأسست عام 2005 برقم قيد 6337 طبقا للقانون 84 لسنة 2002 وتم توفيق الأوضاع باعتبارها جمعية مركزية طبقا للقانون رقم 149 لسنة 2019 برقم قيد 1084 - غير حزبية لا تهدف إلى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD



المقدمة: -

على الرغم من مرور أكثر من عقد على الانتفاضة الشعبية ضد نظام العقيد "معمر القذافي"، لم تشهد ليبيا أي استقرار بل صارت ساحة صراع للميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة؛ والتي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية مما حوّل البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي، ومن ذلك يدفع المواطن الليبي وحده فاتورة هذه الصراعات والانقسامات السياسية التي أدت بدورها إلى انهيار في كل المجالات منها الصحة والتعليم والاقتصاد، والنقص الحاد في توفر الوقود، وتفاقم البطالة والفساد، وبالتالي تزايدت الأعباء على الأسر الليبية.

تشهد ليبيا الآن مرحلة صعبة جدًا، حيث كان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية الليبية يوم 24 ديسمبر 2021، وكان أمام ليبيا فرصة ذهبية لدفع الاقتصاد إلى الأمام، وإرساء الأساس لمجتمع ديمقراطي مستقر، إلا أنه جاء اقتراح المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا بتأجيل الانتخابات الرئاسية لشهر واحد، تحطيمًا لآمال الشعب في فتح صفحة جديدة من الديمقراطية، وسرعان ما فشلت محاولات إجراء الانتخابات الرئاسية مجددًا عام 2022 وذلك بسبب عدم توصل الطرفين وهما مجلس الدولة ومجلس النواب إلى توافق حول إطار دستوري يتم على أساسه استئناف تنظيم العملية الانتخابية؛ لوجود خلافات حول شروط الترشح للرئاسة..

ومن خلال التقرير، سيتم تسليط الضوء على الآتي:

1. نظرة عامة على الصراع في ليبيا.
2. أثر الوضع المتدهور على المواطن الليبي.
3. موقف الدول العربية من الأزمة.



4. الموقف الدولي من الأزمة.

5. التوصيات.

6. الخاتمة.

الوضع الحالي في ليبيا

تمثل الأزمة الليبية في الوقت الراهن إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسيةً على جميع الأصعدة، حيث يتصارع عليها طرفان رئيسيان على السلطة وهما البرلمان الليبي المنتخب في 2014 والذي يساند حكومة "فتحي باشاغا" والجيش الوطني الذي يقوده "خليفة حفتر" ويسيطر هذا الطرف على شرق ليبيا وجنوبها، أما الطرف الثاني تمثله حكومة الوحدة الوطنية المدعومة من المجلس الأعلى للدولة وعدد من النواب، وتحالف عسكري لعدد من المجموعات المسلحة الموجودة والذي يسيطر على غرب ليبيا، هذا الصراع دعا الأمم المتحدة للتفكير في حل عبر مبادرة في مارس 2022 تقضي بتشكيل لجنة من مجلسي النواب والدولة الليبيين، للتوافق حول قاعدة دستورية تجري على أساسها انتخابات تجدد شرعية الأقسام التشريعية والتنفيذية في البلاد، إلا أن ذلك العام انتهى دون أن يتحقق أي شيء من الخطة الأممية، وذلك نظرًا إلى خلافات بين الأطراف السياسية على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث يصر مجلس الدولة على إقصاء العسكريين ومزدوجي الجنسية من الترشح، في حين يصر مجلس النواب على إتاحة الفرصة لجميع الليبيين للترشح.

مع بداية العام الجديد 2023، تستمر تلك الخلافات تعطيلاً لمسيرة التنمية في الدولة، حيث عارض رئيس حكومة الوحدة الوطنية "الموقته" "عبد الحميد الدبيبة" قانون الانتخابات الصادر عن مجلس النواب، السلطة التشريعية في البلاد، بالإضافة إلى هجوم شنته مليشيات مسلحة في غرب البلاد على



مقار انتخابية؛ الأمر الذي دعا مفوضية الانتخابات لتعليق العملية الانتخابية بدعوى "القوة القاهرة"، فضلاً عن رفض كلاً من مجلس الدولة الليبي ومجلس النواب، دعوة المجلس الرئاسي، بحضور المبعوث الأممي لدى ليبيا "عبد الله باتيلي"؛ لحل الأزمة الليبية عبر التوافق حول قاعدة دستورية تقود إلى الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وقام مجلس الدولة بالتصويت على استئناف الحوار مع مجلس النواب، واتفق الطرفان خلال اجتماع في "القاهرة" بحضور رئيس مجلس النواب المصري "حنفي جبالي" على ضرورة إجراء الانتخابات، وموافقة المجلس الأعلى للدولة برئاسة "خالد المشري" على الإطاحة بحكومة "عبد الحميد الدبيبة" في طرابلس؛ لعدم قدرتها على تأمين الانتخابات في كامل البلاد،

أثر الصراعات في دولة ليبيا على المواطن:

يُعتبر حق الإنسان في الصحة والسكن والحياة الآمنة مُسلم به في العديد من الصكوك الدولية، حيث تؤكد المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن " لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه" ، كما تنص المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، إلا أن ما يُعاني منه المواطن الليبي جراء الانقسامات السياسية والصراعات بين العديد من



الأطراف، يُعد انتهاك لتلك القوانين، حيث حوّلت تلك الأوضاع المزرية من ليبيا التي تملك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، و تنعم بالوفرة إلى اقتصاد منهار إلى بلد تحوّل سكانه إلى فقراء ومعدومين. انعكس الانقسام السياسي والذي نتج عنه وجود حكومتين في البلاد ومليشيات تتقاتل فيما بينها، وبالتالي بنكين مركزيين، البنك المركزي في طرابلس، والثاني الذي ظهر لتمويل الحكومة في شرق ليبيا على تردي الخدمات من توفير الوقود أو الأدوية بسبب تنامي ظاهرة تهريبه إلى دول الجوار، ومنها تونس والسودان وتشاد والنيجر أو بيعه في السوق السوداء بأسعار مضاعفة، تحت أعين أجهزة الدولة، هذا بالإضافة لدول أوروبية يصلها الوقود عبر سفن تهريب، حيث توالت عدة أحداث تؤكد على ذلك، ومنها:

1- وفاة 9 أشخاص وإصابة العشرات جراء انفجار شاحنة وقود يوم 1 أغسطس 2022، خلال عملية تدافع من أجل الحصول على بنزين بعد تعطل الشاحنة في الطريق العام بمنطقة "الزوية" التابعة لمدينة "أوباري" جنوب ليبيا.

2- إصابة 17 شخصًا في انفجار خزان وقود بمدينة "سبها" جنوبي ليبيا يوم 14 سبتمبر 2022.

3- إصابة العشرات من الأشخاص نتيجة انفجار محطة وقود في منطقة "تاجوراء" شرق العاصمة الليبية طرابلس يوم 9 يناير 2021، فضلاً عن اندلاع حريق كبير بالمحطة ومحيطها وذلك نتيجة لأن المحطة كانت مزدحمة بالمواطنين الذين يعانون من نقص في الوقود، ما أدى إلى إغلاق الطرق الرئيسية الموصلة إليها.

هذا بالإضافة إلى الطوابير أمام المخازن التي اجتاحتها عدة أزمات بدأت من تكرر نقص الدقيق، وارتفاع أسعاره إلى أكثر من النصف الأمر الذي تسبب في زيادة أسعار الخبز، مرورًا بتواصل تجاهل



الحكومة والجهات المعنية لأزمة الدقيق الأمر الذي جعل المطاحن وأصحابها يعتمدون على الاستيراد الشخصي من الخارج، فوصل للبلاد دقيق من أردأ الأنواع، إضافة إلى وجود مواد مسرطنة كـ "برومات البوتاسيوم" فيه، وانتهاءً باضطراب العديد من أصحاب المخازن إلى إقفال الأبواب أمام الزبائن بسبب المشكلات المستمرة وارتفاع أسعار المواد المستخدمة في صناعة الخبز.

وفي هذا الصدد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عام 2022 أن قرابة 32 ألف طفل وطفلة في ليبيا يعانون من سوء تغذية حاد، موضحة أن معدل انتشار سوء التغذية الحاد بلغ نسبة 3.8%، فيما تقع المنطقة الجنوبية بنسبة 6.1% تحت مستوى التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وأضافت المنظمة أن حوالي 70 ألفاً يندرجون تحت سوء التغذية المعتدل، كما أشار تقرير للبنك الدولي عن ليبيا بعنوان "ليبيا الآفاق الاقتصادية- سبتمبر 2022" إلى أنه انهار دخل المواطن بعد أن أُنهدك الاقتصاد بسبب النزاع، حتى بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في 2022 نصف قيمته قبل عام 2011، وجلبت الاضطرابات للبلاد أيضًا انتكاسة في التعليم، فقد خرجت ليبيا من التصنيف الدولي لجودة التعليم، لغياب عوامل هذه الجودة، وفق المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

الأزمة في ليبيا لم تقتصر على الغذاء، بل انسحب إلى المياه أيضًا، وفي هذا الإطار أكدت "يونيسيف" أن أكثر من 4 ملايين شخص، بينهم 1.5 مليون طفل سيواجهون مشاكل مائية وشبكة إذا لم يتم التوصل لحلول فورية وتنفيذها، وذلك بُناءً على الهجمات المتكررة على أنظمة النهر الصناعي، والتي تسببت في خروج حوالي 190 بئرًا من الخدمة.

سوء التغذية والأزمات الاقتصادية انعكس على الأوضاع الصحية في ليبيا، حيث انتشرت الأورام وتوفي 9 أطفال بهذا المرض نتيجة الإهمال وعدم توفير العلاج وفرصة لهم للعلاج بالخارج، نظرًا إلى



أن العديد من أدوية الأورام والقلب المستوردة فاسدة، وفي سياق متصل عانت ليبيا لأشهر من عدم توفر الأمصال المضادة للعقارب والتطعيمات الخاصة بالأطفال، الأمر الذي تسبب في وفاة عدد من الضحايا.

كما انعكست الظروف الاقتصادية والسياسية الضاغطة، وما ينتج عنها من هشاشة في مؤسسات الدولة، على تداعيات أمنية واجتماعية خطيرة، فخلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، شهدت ليبيا 137 حالة قتل، نتيجة حالة تفشي العوز الاقتصادي وانتشار الفلتان الأمني وضعف المؤسسات الأمنية، وبالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وارتفاع الأسعار انقطعت الرواتب عن المواطنين في الإدارات المختلفة لعدة أشهر، وزادت هذه الأزمة مع الانقسام السياسي ووجود حكومتين متوازيتين شرقا وغربا، حيث امتنع المصرف المركزي وفقاً لبيانات من مؤسسات حقوقية وتصريحات من مجلس النواب عن صرف رواتب ملايين الليبيين في مناطق الشرق والجنوب.

هذه الأوضاع اضطرت آلاف الليبيين لترك منازلهم والنزوح قسراً أو طواعية خشية عودة الاشتباكات بمواقعهم خاصة في الغرب الليبي، ووفقاً لآخر إحصائية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن 143,419 ليبيا نزحوا داخليا خلال هذا العام 2022، وتابعت المفوضية في تقريرها أن أكثر من 23 ألف ليبي ومهاجر غادروا ليبيا هرباً من الأوضاع فيها وتم اعتراضهم أو إنقاذهم وإعادتهم إلى البلاد، خلال نفس العام.

أجج تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا موجة غضب في الشارع، الذي يئس من قدرة كل الأطراف السياسية في البلاد على الخروج بالبلاد من أزمتها المزمنة، خصوصاً بعد الفشل الجديد في المفاوضات الدستورية بين مجلسي النواب والدولة، متسببة في تفجر احتجاجات واسعة في طرابلس



وطبرق ومصراتة وسبها، ومدن ليبية أخرى كثيرة في شرق البلاد وغربها يوم 2 يوليو 2022، وفي طبرق، أضرمت محتجون النار في مقر البرلمان بعد اقتحامه بواسطة جرافات احتجاجاً على تردي الأوضاع في البلاد، كما أعلنت مجموعة من شباب مدينة مصراتة، حالة العصيان المدني، بسبب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وطالبت بإجراء الانتخابات في أسرع وقت.

معاناه المواطنين:

- 1- أشار أحد سكان الجنوب الليبي، "المهدي نوري": "لا نعتبر أنفسنا داخل دولة نفطية تدعم الوقود، لأنه ببساطة لا يصل إلى الجنوب إلا كل حين، ويكثر حوله الازدحام، ويبيعه تجار السوق السوداء بأسعار غالية تصل في بعض الأحيان إلى 3 دنانير للتر الواحد، أي ما يعادل 20 ضعف ثمنه الرسمي".
- 2- أكد أحد سكان مدينة الزاوية غرب طرابلس، "عبد المنعم الصقري": "أنا أقطن قرب أكبر مصفاة نفط في ليبيا، وفي المقابل تعتبر تعبئة خزان سيارتي بالوقود مسألة معقدة جداً".
- 3- أشار المواطن "عبد العظيم كرواط"،: "إن مبلغ 450 ديناراً (نحو 100 دولار) لا يكفي لشراء احتياجات أسرة ليبية مكونة من ستة أشخاص، إلا في حال التركيز على شراء بعض السلع الأساسية والاستغناء عن غيرها، فالغلاء يتزايد كل يوم والرواتب كما هي. وأوضح أن سعر كيلوغرام الأرز ارتفع إلى 4 دنانير، ومعجون الطماطم إلى 3.5 دنانير.
- 4- قال "طارق عربي" الذي يعمل في شركة عقارات: "إن القطاع العقاري تضرر كثيراً بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد من عدم الاستقرار السياسي وجائحة كورونا وتخفيض العملة، وبالتالي هناك انخفاض في هوامش الأرباح نتيجة ارتفاع أسعار الحديد بنسبة 100%



وعدم استقرار أسعار الإسمنت في الأسواق"، وأضاف: "أعمل كسائق سيارة أجرة لتوفير مصروف

يومي للأسرة وسط الأزمات المعيشية التي تحاصرنا والتضخم الذي يكسر ظهرنا".

5- أشارت المواطنة "خيرية الوافي"، أنها باتت تواجه صعوبة بالغة في شراء الاحتياجات اليومية

لمنزلها خاصة مع الارتفاع الجنوني للأسعار، وأضافت "ارتفعت الأسعار بشكل كبير وصارت

الأمر تخفنا، ولا أتمكن من شراء معظم السلع اليومية من المواد الغذائية والخضار"، وضربت

مثالا على هذا الارتفاع، قائلة "قبل أربع أشهر تقريبا كان سعر الكيلوغرام من اللحم الضأن بـ

35 ديناراً فقط، أما اليوم فسعره يتراوح بين 45 إلى 50 دينارًا، أعتقد أن الكثير من الليبيين لا

يمكنهم شراء اللحم بهذا السعر الباهظ".

6- الحاج "صلاح المدني" من بين هؤلاء الذين يعانون في ليبيا، فهو يبحث عن دواء ابنته المصابة

باضطراب نفسي، ما يستوجب علاجاً دائماً، منتقلاً بين المراكز الصحية الحكومية من دون

جدوى، قال المدني إنَّ "الدواء الذي تتطلبه حالة ابنتي الصحية يكلفني راتب شهر كامل"،

مضيفاً: "أنقاضي 738 ديناراً ليبياياً (نحو 158 دولاراً أميركياً) كموظف في الشركة العامة للمياه

والصرف الصحي، مع العلم أن رواتب موظفي الشركة تتأخر لأشهر عدة في كثير من

الأحيان"، لكنَّ المدني يعبر عن عدم ثقته بعود الحكومة، مشيراً إلى أنَّ "دواء ابنتي كان يُمنح

مجاناً في المستشفيات الحكومية المتخصصة في الأمراض النفسية والعقلية، لكنّه لم يعد متوفراً

فيها منذ ثلاثة أعوام، وصار محصوراً في الصيدليات الخاصة حيث يُباع بثمن باهظ".

7- قال المواطن "مختار أبو فاخرة" الذي يُعاني نقص في الأدوية الخاصة بمرض القلب الذي

أصابه قبل أعوام طويلة: نبقي نحن نعاني من أزمة ارتفاع تكاليف الأدوية التي تُعدّ بمثل أهميّة



الغذاء وكلّ الحاجيات الضرورية للحياة، حيث أصبحت أشاهد أدويتي مرصوفة على أرفف الصيدليات الخاصة من دون أن أتمكّن من شرائها بسبب ارتفاع أسعارها كما اختفت من المستشفيات التي كانت تزوّدي بها."

8- قال "عبد الكريم المراجعي"، الذي يقيم في بنغازي، مشتكيا من ارتفاع الأسعار في ظلّ تدني الرواتب: الليبيين يعيشون اليوم كثيرا من الأزمات، ولا ينقصهم ارتفاع سعر الخبز، خاصّة أن الرواتب لم تصرف منذ ثلاثة أشهر، فضلاً عن أنها أصبحت لا تتناسب مع غلاء الأسعار.

9- قالت "ديباج الطرابلسي"، طالبة العلوم السياسية، إن الكهرباء تعمل في منزلها بمنطقة "صلاح الدين" ساعتين فقط يوميا، مما يجعل من المستحيل الدراسة في طقس الصيف الحار، وأضافت "هذا يؤثر على مستوى تعليمي."

10- وضح أحد سكان العاصمة طرابلس "محمد عاشور" "أنه منذ 10 سنوات وليبيا تعاني من أزمة كهرباء، ولا نتلقى إلا وعودًا من حكومات متعاقبة"، مشيراً إلى أن الوضع صعب جدًّا خاصة في فصل الصيف والشتاء.

الموقف العربي تجاه الأزمة الليبية:

1- أعلنت الخارجية التونسية في يناير 2017 أنها تحضّر لإطلاق مبادرة لحل الأزمة الليبية وفك الاشتباك بين الفرقاء الليبيين، وقامت المبادرة المطروحة التي تم الإعلان عن مضامينها بشكل تفصيلي بعد اجتماع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر، في 20 فبراير 2017، على ما يلي:



- مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.
- التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية، على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات، في 17 ديسمبر 2015، باعتباره إطارًا مرجعيًا، والاتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف الليبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وإلى تعديلات تُمكن من دفعها.
- رفض أي حلٍ عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم، والتأكيد على أن يضم الحوار كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها وانتماءاتها السياسية.
- العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي - المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة-؛ بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق بنود الاتفاق السياسي الليبي، للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية.
- تواصل الدول الثلاث جهودها على المستوى الوزاري في التنسيق فيما بينها ومع مختلف الأطراف السياسية الليبية لتذليل الخلافات، ويتم رفع نتائج الاجتماع الوزاري إلى الرئيس التونسي، "الباجي قائد السبسي"، والرئيس الجزائري، "عبد العزيز بوتفليقة"، والرئيس المصري، "عبد الفتاح السيسي"، تمهيدًا للقاء الثلاثية في الجزائر العاصمة.



- ستقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بإعلان تونس الوزاري، باعتبارها وثيقة رسمية لدى المنظمات الثلاث.

ولكن لم تحقق المبادرة نتائج مرضية؛ نظراً إلى أن المبادرة، وفق ما عرض في إعلان تونس، لم تتضمن آليات مبتكرة غير آلية الحوار بين مختلف الأطراف الليبيين، كما أنها لم تحدد إطاراً زمنياً محدداً يتم التوافق عليه للبدء بتنفيذ المبادرة وموعداً أقصى للانتهاء من تحقيق مضامينها، ما جعلها كغيرها من المبادرات التي سبقتها تتحول إلى لقاءات للتشاور وإصدار البيانات الدبلوماسية المعتادة التي تعبر عن القلق وتطلق دعوات التهدئة من دون أن تحقق جديداً يُذكر، ولم تكشف غالبية الأطراف الإقليمية والدولية، عن موقف واضح من المبادرة التي يتطلب نجاحها دعماً إقليمياً ودولياً صريحاً، وهو ما لم يحدث.

2- أعلن الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، يوم 2020/6/6 عن مبادرة تحت اسم "إعلان القاهرة" لحل الأزمة الليبية، التي تم التوصل إليها مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير "خليفة حفتر" ورئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح"، وفيما يلي البنود التي شملها "إعلان القاهرة" لحل الأزمة الليبية:

- التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها، واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية

وقرارات مجلس الأمن، والتزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار اعتباراً من 8 يونيو 2020.



- ارتكاز المبادرة على مخرجات مؤتمر برلين، التي نتج عنها حلاً سياسياً شاملاً يتضمن خطوات تنفيذية واضحة (المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية)، واحترام حقوق الإنسان، واستثمار ما أسفر عن المؤتمر من توافقات بين زعماء الدول المعنية بالأزمة الليبية.

- استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية (5+5) بجنيف، برعاية الأمم المتحدة، وقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، حتى تتمكن القوات المسلحة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في المضي قدماً بمسؤولياتها ومهامها العسكرية والأمنية في البلاد.

- العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية، مع تحديد الآلية الوطنية الليبية الملائمة لإحياء المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة، واستثماراً لجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية.

- إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية، مع تحمل الجيش الوطني مسؤولياته في مكافحة الإرهاب، وتأكيد دوره بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية لحماية السيادة الليبية واستعادة الأمن في المجال البحري، والجوي، والبري.

- قيام كل إقليم من الأقاليم الثلاث في الدولة بتشكيل مجمع انتخابي يتم اختيار أعضائه من مجلسي النواب والدولة الممثلين لكل إقليم، بجانب شيوخ القبائل والأعيان، ومراعاة نسبة تمثيل مقبولة للمرأة والشباب والنخب السياسية من المثقفين والنقابات.

وشدد هذا البند على أن تجتمع اللجان الثلاث تحت رعاية الأمم المتحدة ويتم التوافق عليها، ويتولى كل إقليم اختيار الممثل الخاص به سواء بالتوافق أو بالانتخاب وذلك في مدة لا تتجاوز 90 يوماً.



- قيام كل إقليم باختيار ممثله للمجلس الرئاسي ونائب لرئيس الوزراء من ذوي الكفاءة والوطنية، بهدف تشكيل مجلس رئاسة من رئيس ونائبين، ومن ثم قيام المجلس الرئاسي بتسمية رئيس الوزراء ليقوم بدوره هو ونائبه بتشكيل حكومة وعرضها على المجلس الرئاسي، تمهيدا لإحالتها لمجلس النواب لمنحها الثقة.

- يقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية، عدا القرارات السيادية المتعلقة بالقوات المسلحة، فيتم اتخاذ القرارات أو البث في المقترحات التي يقدمها القائد العام للجيش في هذه الحالة بالإجماع وبحضور القائد العام.

- حصول كل إقليم على عدد متناسب من الحقائق الوزارية طبقاً لعدد السكان، عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة، على ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات الثلاث (المجلس الرئاسي، مجلس النواب، مجلس الوزراء).

وأوضح هذا البند أنه يجب أن يحصل إقليم "طرابلس" على 9 وزارات، وإقليم "برقة" على 7 وزارات وإقليم "قزان" على 5 وزارات، على أن يتم تقسيم الوزارات السيادية الست على الأقاليم الثلاثة بشكل متساو، وزارتين لكل إقليم مع تعيين نائبين لكل وزير من الإقليمين الآخرين.

- اضطلاع مجلس النواب الليبي باعتماد تعديلات الإعلان الدستوري من خلال لجنة قانونية يتم تشكيلها من قبل رئيس المجلس المستشار "عقيلة صالح"، وذلك عقب قيام اللجنة (تضم ممثلي أعضاء مجلسي النواب والدولة) بالاتفاق على النقاط الواجب تعديلها في الإعلان الدستوري في مدة لا تتجاوز 30 يوماً، بدءاً من تاريخ انعقاد أول جلسة.



- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على المجمعات الانتخابية بشكل عام لضمان نزاهة سير العملية الخاصة، باختيار المرشحين للمجلس الرئاسي.

على الرغم من أن الترحيب توالى بالمبادرة المصرية، من قبل عدة دول إقليمية، وكانت الإمارات هي أول دولة ترحب بالمبادرة المصرية، حيث أعربت الخارجية الإماراتية عن "تأييدها للجهود المصرية الخيرة، الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا الشقيقة والعودة إلى المسار السياسي"، إلا أنه سارعت حكومة الوفاق الوطني إلى رفض المبادرة.

3- أصدرت الجامعة العربية يوم 23 يونيو 2020 حزمة من القرارات تتعلق بالأزمة الليبية، مؤكدة ما يلي:

- "الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ولحمتها الوطنية واستقرارها ورفاهية شعبها ومستقبله الديمقراطي، وضرورة العمل على استعادة الدولة الليبية الوطنية ومؤسساتها لدورها في خدمة الشعب الليبي."

- "أهمية الحل السياسي الشامل للأزمة الليبية، ودعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات عام 2015، والتأكيد على دور كافة المؤسسات الشرعية الناتجة عن الاتفاق السياسي الليبي، ومخرجات مختلف المسارات الدولية والإقليمية وآخرها مؤتمر برلين."

- "الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا وأهمية التنسيق فيما بينها في جهود إنهاء الأزمة الليبية، والترحيب بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا والذي عقد في الجزائر في يناير 2020."



- "ضرورة منع التدخلات الخارجية أيا كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب الى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح."
- "التسوية السياسية بين جميع الليبيين بمختلف انتماءاتهم، هي الحل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار إليها والقضاء على الإرهاب."
- "رفض كل التدخلات الأجنبية غير الشرعية التي تنتهك القوانين والقرارات والأعراف الدولية، وتسهم في انتشار الميليشيات المسلحة الإرهابية الساعية لنشر أفكار التطرف وتغذية العنف والإرهاب، والمطالبة بسحب كل القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية وداخل المياه الإقليمية الليبية".
- الدعم الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والهادفة إلى التوصل لتسوية للأزمة من خلال المسارات الثلاثة في ضوء نتائج مؤتمر برلين، وقرار مجلس الأمن (2510)، وحثاً سكرتير عام الأمم المتحدة على الإسراع في تسمية مبعوثه الخاص تفادياً لسلبات الفراغ على تحقيق التقدم المنشود في كل المسارات.
- أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالزام كل الجهات الخارجية بإخراج المرتزقة من الأراضي الليبية، والعمل على توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا ضمن مسار الحل السياسي، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها وفقاً لخلاصات مؤتمر برلين.

الموقف الدولي تجاه الأزمة الليبية:

- 1- استضافت ألمانيا في 19 يناير 2020 مؤتمر "برلين الدولي حول ليبيا"؛ لإيجاد مسار للسلام في ليبيا بمشاركة 12 دولة " الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وتركيا ومصر والجزائر والإمارات



العربية المتحدة والكنغو والصين وإيطاليا وفرنسا"، و4 منظمات دولية "الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية"، وكانت المستشارية الألمانية "أنجيلا ميركل" قد أطلقت الدعوة لعقد مؤتمر ليبيا في برلين لدعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والمصالحة حيث دعت رئيس حكومة الوفاق، "فايز السراج"، وقائد الجيش الوطني الليبي، "خليفة حفتر"، سعى المؤتمر إلى التوصل إلى تفاهم دولي حول التصرف في النزاع الليبي كخطوة أولى للحل السياسي وقالت "ميركل" أن الهدف هو منح ليبيا الفرصة لكي تصبح بلدًا يحظى بالسلام والسيادة، وبموجب مقررات مؤتمر برلين، تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر فبراير 2020.

2- شهدت العاصمة الألمانية "برلين" في 23 من يونيو 2021 جولة محادثات "برلين الثانية" حول ليبيا برعاية الأمم المتحدة، بمشاركة أطراف النزاع الليبي ومسؤولي الحكومة الانتقالية، وأبرز الفاعلين الدوليين والإقليميين وعلى رأسهم البلد المنظم للمؤتمر ألمانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين وتركيا ومنظمات إقليمية على رأسها الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي وكذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل خلق الظروف المناسبة للمسار السياسي وإنهاء العمليات العسكرية في سبيل الوصول إلى تنظيم الانتخابات العامة المقبلة لتنتهي معها فصول الصراع الذي استمر لسنوات.

هيمن موضوع الانتخابات على البنود المتعلقة بالشق السياسي، بحيث اتفق المشاركون على دعم المسار السياسي الشامل برعاية الأمم المتحدة من أجل تحقيق الوصول إلى الانتخابات التي كان من المزمع عقدها في ديسمبر 2021، ودعا البيان الختامي السلطات الليبية ممثلة في السلطة التنفيذية



برأسها سواء المجلس الرئاسي والحكومة بالإضافة إلى السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب إلى ضرورة أخذ التدابير اللازمة من أجل الاستعداد لهذا الاستحقاق الانتخابي، مع ضرورة سن الأساس الدستوري والقانوني قبل الوصول للمحطة الانتخابية، وكذلك التأكيد على أهمية ضمان مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة للمرأة والشباب مع توفير جميع المتطلبات الضرورية سواء تمويلياً وتنظيمياً للمفوضية القومية العليا للانتخابات من أجل إنجاح هذا المسار الديمقراطي وذلك طبقاً لمقتضيات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2570، ومن جانبها أكدت الدول المشاركة في المؤتمر على التزامها لدعم الحكومة الليبية في التنظيم والإعداد لهذه الانتخابات.

3- في 12 نوفمبر 2021، تم انعقاد مؤتمر دولي في باريس يهدف إلى تحقيق أمن واستقرار ليبيا؛ الذي يعاني من الحرب الأهلية، وكان المؤتمر برعاية فرنسية وشركاء دوليين آخرين، كانت أهداف المؤتمر هي تقديم الدعم للانتخابات الرئاسية يوم 24 ديسمبر 2021، بالإضافة إلى البدء بخطوات سحب القوات الأجنبية وقوات المرتزقة من البلاد وإنهاء التدخلات الخارجية، أما على الجانب الاقتصادي، عمل المؤتمر على التأكيد على توزيع عادل للثروة وتنفيذ إصلاحات هيكلية للقطاع المالي والعمل على توحيد المؤسسات المالية الليبية، إلا أن المؤتمر لم يحقق نتائج ملموسة.

التوصيات:



1- ضرورة تفعيل الدور العربي للتوصل للحل والتسوية في ليبيا، وتحديدًا دور جامعة الدول العربية، بحيث تكون منصة للتداول وتوحيد الآراء العربية بخصوص الأزمة، ومن ثم إقرار آليات تنفيذية تؤدي للتوصل إلى الحل الشامل في ليبيا.

2- ضرورة تطبيق وتنفيذ مقررات الاجتماعات الدولية بخصوص ليبيا، وآخرها قرارات مؤتمر برلين، فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار شامل ودائم في ليبيا، مع تطبيق حظر لتوريد الأسلحة إلى ليبيا، وتشديد الرقابة البرية والجوية والبحرية في سبيل ضمان ذلك، بما يؤدي إلى إتاحة الفرص للحل السياسي للتقدم.

3- ضرورة تفعيل دور مجلس الأمن ودور المبعوث الدولي إلى ليبيا في سبيل توحيد وقيادة الجهود الدولية للتوصل إلى حل في ليبيا، بحيث يكون له دور واضح وحاسم في منع أي تدخل خارجي في ليبيا، وبالتحديد التدخلات ذات الطبيعة العسكرية والمسلحة، وذلك عبر قرارات وآليات وإجراءات عقابية مشددة.

4- ضرورة توجيه الجهود الإقليمية والدولية باتجاه بناء مؤسسات الحكم في ليبيا، بما في ذلك المؤسسات المدنية والسياسية، وبطريقة عادلة ومرضية لجميع الأطراف الليبية، وكذلك بناء مؤسسات أمنية وعسكرية موحدة، بما يؤدي إلى إنهاء حالة الفوضى وغياب الأمن في البلاد.

5- ضرورة أن تقوم الأطراف الليبية بالوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.



6- ضرورة أن تتعاون الأطراف الليبية؛ لمواجهة خطر التطرف والإرهاب، وإشاعة روح الوسطية وثقافة الاعتدال في المجتمع، والحيلولة دون توفير تربة خصبة تستغلها المجموعات المتطرفة للتمدد ولنشر أفكارها وممارسة إرهابها.

7- يجب أن يتحمل المسؤولون الليبيون مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية وجغرافية وقبلية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.

الخاتمة:

إن ليبيا من الدول التي يجب أن يتحد الشعوب العربية بجميع أطرافها حكام وسياسيين لتقديم الدعم لها والمُساندة وذلك لتمتعها بالعديد من المقومات الطبيعية والثقافية كالتراث الإسلامي والاقتصادية كالنفط والتي جعلها مطمح للدول الأجنبية؛ كما يجب أن يتم إقرار آليات حاسمة لحل النزاعات الداخلية والانقسامات التي عرقلت مسيرة الإصلاح والتنمية في الدولة ودفع ثمنها المواطن الليبي، فمن حقه أن ينعم بحياه آمنة خالية من النزاعات التي لا تنتهي وتؤثر على معيشته وأن يتم إجراء انتخابات رئاسية بنزاهة وشفافية، وهذا أبسط حقوق المواطن الليبي جراء مُعاناته من ضروب من الأزمات والصراعات السياسية والأمنية التي لا يتخذ فيها فاعل دولي أو مسؤولين محليين آليات حاسمة لمنعها، والتي ستكون تداعياتها على العالم سلبية وتحمل الكثير من العواقب التي يغفل عنها.